حصلت (المدى) على التقرير الاقتصادي المعد من قبل الدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية بالتعاون مع مجموعة من المستشارين والخبراء، والذي يعد قراءة موضوعية وميدانية للواقع الاقتصادي العراقي ومتطلبات اصلاحه واستعادة عافيته في ضوء الازمات التي يتعرض لها.. وتستهدف (المدى) في نشرها لنص التقرير اطلاع الباحثين والمعنيين بالشأن الاقتصادي عموماً للتعرف على توجهاته بما يخدم سعي الجهات المهتمة للوقوف على تجاذبات الدورة الاقتصادية ومتطلبات استنهاضها.

في قراءة صريحة للواقع الاقتصادي

مبادىء اساسية للاصلاح الاقتصادي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لم يقل، الا من لا يعرف امور البلاد، ان العراق سيمر بظروف سهلة مريحة، فيما لو سقط النظام السابق. بل كتب الكثيرون واشار العديد من القادة الى ان مهمة التغيير مهما كانت صعبة وقاسية الا ان مهمة الاصلاح ستكون اعقد واصعب بكثير.. وهذا امر طبيعي لكل من عرف الخراب والدمار الذي حل بالعراق خلال العقود الاخيرة: استبداد وفساد وحروب داخلية مستمرة وثلاثة حروب اقليمية كبرى وتدويل القضية العراقية وعقوبات وحصار.. ليأتي التغيير، ويضع البلاد تحت الاحتلال. ولترتكب اخطاء خطيرة، اضيفت الى الاخطاء التي ارتكبها العراقيون انفسهم. لتضاف كلها الى الحرب الشرسة التي شنها الارهابيون والتكفيريون والصداميون والتي استهدفت المجتمع العراقي وما تبقى من بناه ومؤسساته. ولتعطل مسيرة الاصلاح والعملية السياسية وكل ما من شأنه الانتقال من هذه الاوضاع المأساوية الى اوضاع الخلاص التي ينشدها الشعب العراقي..

رغم هذه الظروف استطاع الشعب العراقي بصموده وتضحياته وبدعم حشد عظيم من الدول الصديقة ان يشمر عن ساعديه وان يحدد اولوياته التي شخصها باستعادة سيادته، وانتخابه ممثليه الذين يخولهم الكلام باسمه وباهمية ان يكون للعراق دستور دائم يتفق عليه العراقيون، كل العراقيين. وفعلاً تقدمت العملية السياسية بنجاح اثار اعجاب العالم وقامت حكومة الوحدة الوطنية والتأمت في مجلس النواب العراقي كل تلك القوى الكبيرة والمهمة التي تمثل الشعب العراقي بكل مكوناته. وتطورت اجهزة الامن والجيش العراقي. وحسمت الكثير من القضايا التي كانت كالحلم قبل سنوات قليلة.. تحقق كل ذلك، وهو عظيم وعظيم جداً. وهذا امر يجب ان نفتخر به جميعاً.. لكننا ما زلنا نشعر بان البلاد لم تنطلق حقيقة وان مخاطر جمة ما زالت تحيط بها.. ورؤيتنا ان السبب الرئيس لذلك هو ان طريق الاصلاح الاقتصادي وتوفير الخدمات ما زال معطلاً. وان احد الاسباب الاساسية لذلك بالتأكيد هو الارهاب والتخريب.. لكننا فضلنا في هذه الورقة عدم الاكتفاء بذلك بل سعينا للتشديد بان سبب التعطيل لم يكن هذا العامل فقط، بل ان الاصلاح وتوفير الخدمات كان يمكن ان يحقق تقدماً اهم بكثير مما تحقق، ان تحقق شيء يذكر يلائم الاموال العظيمة التي صرفت والجهود الهائلة التي بذلت.. فالعملية السياسية قد تقدمت وسط الارهاب والتخريب، بل كانت احدى الوسائل لمواجهته.. وكان يمكن للاصلاح الاقتصادي وتوفير الخدمات ان يتقدما ايضاً ليس فقط بما يحقق مصلحة الشعب ويعطي للتغيير معانيه ومراميه الحقيقية، ولكن ليطلق ايضاً الزخم الهائل الذي يمكن للمناطق والمحافظات الامنة والمستقرة ولسكانها ان تطلقه خصوصاً امنياً وسياسياً واقتصادياً، لتشكل احدى اهم الوسائل للخروج من الاوضاع الخانقة ولتحصين البلاد ضد كل المخاطر التي يمكن ان تهددها. لهذه العوامل وغيرها كانت هذه الورقة. ورقة سريعة مباشرة لم تشأ التأجيل منعاً من خسارة الوقت وخسارة بركة وفضيلة هذا الشهر الكريم، معتمدة مبدأ "ان اللبيب من الاشارة يفهم"، علماً ان كل الاشارات والمفاهيم المشار اليها في الورقة لها ارقام وشواهد تفصيلية نعتقد انها تعزز ما ذهبنا اليه من تشخيص ورؤية ومعالجة، وهو ما ستدرجه الدراسة التفصيلية التي تعتبر هذه الورقة مقدمة لها. واننا على ثقة بالوعي والشعور بالمسؤولية اللذين يتمتع بهما اخواننا الذين سيرفدون هذه الرؤى بالنقد والتصويب والتطوير لما فيه مصلحة العراق والعراقيين.

المدخل

من الضروري الاتفاق اولاً بين جميع اصحاب القرار والقوى الفاعلة واهمهم مجلس النواب وكتله الكبرى والدولة والاقاليم والمحافظات وقواها الفاعلة وقوى الاجتماع المختلفة بان الطبيعي وما تحتاجه البلاد هو سياسة الانطلاق والعمران وصرف الاموال في مشاريع خدمية وانتاجية.. فالاهم في السياسة الاقتصادية لاي بلد وامة هو كيفية مضاعفة القيم المضافة ومراكمة المكاسب والمرابح وبناء البنى التحتية التي تسمح بهذا كله وتطوره. من الضروري الاتفاق بازالة كل ما من شأنه اعاقة ذلك. فخسارة الربح وتعطيل الة الانتاج عن الدوران هو الفساد الاكبر والخسارة العظمى التي لن تعوضها لا ملاحقة الاخطاء ولا التجاوزات الصغرى.. تبدأ العملية اساساً بالانطلاق وان انظمة الصرف والرقابة والحماية والتقنين واصول التعاقد والنزاهة وغيرها هي حمايات يجب ان تسير بالخط الطولي لعملية الانطلاق وليس بالخط العرضي كما يحصل في اغلب الاحيان حالياً. فتتعرض البلاد والاصول الى اعمال تآكل ليس فقط بسبب استشراء الفساد والسرقة وحواسم الدولة، بل اساساً بسبب تأخر وتراجع بل احياناً توقف دولاب الانتاج وتوليد القيم عن العمل وهذه هي الكارثة الاعظم. لا يوجد شيء نحميه ونحاسبه وننظم قواعده ونراقب نزاهته ان لم تنطلق العملية اصلاً.. فانظمة الرقابة والكبح تأتي وتجرب فاعليتها فعلاً بعد الانطلاق.. انها لا تأتي بعدها فقط بل تأخذ بحسبانها ايضاً ان الانطلاق هو عملية تصاعدية متراكمة ودورات متلاحقة وان كل دورة يجب ان تعطي محلها لدورة ارقى من انتاج المزيد من الفوائض والقيم المضافة والارباح. وان كل شيء من قوانين واجراءات وضوابط يجب ان تحترم خدمة هذا الهدف في مراميه القريبة والبعيدة، الجزئية والشاملة، لا البقاء عند الدوائر المحدودة او الاهداف القصيرة.

لذلك يجب ازاحة الكوابح بوضعها في مكانها الصحيح اولاً، ثم تشخيص سياسات الانطلاق ثانياً وتشخيص ادوات التنفيذ وبعض السياسات المحفزة للخروج من دائرة الانحباس المغلقة.

اولاً: عوامل الحجز والكبح

١- في القوانين والتعليمات والاجراءات: وذلك بتذليل العراقيل القانونية اما بسبب وجود زحمة من القوانين والتعليمات او على العكس لعدم وجود القانون المطلوب مما يترك الامر لاجتهادات مختلفة ومتغيرة.

أ- غموض القوانين والتعليمات مما يجعل التصرفات اعتباطية متضادة متناقضة في احيان كثيرة.

ب- كثرة اللجان في مجلس الوزراء والوزارات واتخاذ الكثير من القرارات كردود افعال وليس كسياسات مدروسة تعالج المشاكل الجزئية في اطار الحلول العامة.

ج- لجان مجلس النواب وعدم معالجة القوانين الكثيرة التي تراكمت خلال عمر الدولة العراقية خصوصاً تلك المتضاربة، او غياب عدد من التشريعات الضرورية

د- الاطمئنان الى سرعة وحسن عمل مجلس الرئاسة وان لا يصبح معرقلاً للجهود والقرارات عندما يتعلق باختصاصاته التشريعية او التنفيذية. فالدور الذي حدده الدستور لمجلس الرئاسة، لا يعني اطلاقاً البقاء في حدود الاجتهادات الشخصية في عمل وقرارات الحكومة ومجلس النواب بل يحمل الاعضاء منفردين ومجتمعين المسؤولية في التعبير عن الوعي الجمعي التمثيلي والتوافقي الذي كلفوا به.

٢- توفير الامن الوظيفي وروح المسؤولية.. فالسلوك السلبي للمسؤول (التلكوء والاحتياط والتردد) يغلب على سلوكه الايجابي (المبادرة والقرار وتحمل المسؤولية). ويعود تنامي هذا السلوك -اضافة الى التربية العامة- الى اعمال التنكيل والملاحقة بعد كل تغيير سياسي او تغيير وزاري عرفه العراق طوال تاريخه الماضي والحاضر .. وهذا يتطلب حماية اصحاب القرار من اعمال الكيد والتشهير الاعلامي والمحاسبة الاعتباطية والغضب الاداري والخصومات السياسية. وان تجري اعمال المحاسبة والمراقبة والنزاهة وفق اصول صحيحة مقبولة تستطيع ان تلاحق المفسدين دون احداث عطل اكبر في تعطيل المصالح العامة.

أ- توفير الحماية الجسدية والمادية والمعنوية للمسؤولين وعوائلهم لما يتعرضون له من الارهابيين والتكفيريين والمخربين اساساً، ولكن ايضاً من فئات وقوى عديدة مافيوية وسياسية داخل المؤسسة او خارجها.

ب- القرارات المتسرعة وغير العادلة من المراتب الاعلى.. وما تحمله التغييرات الوزارية عادة من تغيرات تهدد الكفاءات وتولد ارتباكات وقلق مستمرين.

ج- ضبط اجراءات هيئة النزاهة سواء في التسرع او في التشهير في الاعلام او في طبيعة الاجراءات وعدم التسرع في كيل الاتهامات الا وفق اجراءات تمر بمرشحات عديدة لضمان ان لا يكون الاذى اكثر من الفائدة.

د- الاجتثاث واهمية التعامل معه بنظرة تشبه النظرة المطلوبة في موضوعة النزاهة، ووفقاً للدستور.

٣- ظهر في مناسبات عديدة عدم وجود نقاش جدي يسبق القرارات في مجلس النواب، او في داخل الحكومة، او مجلس الرئاسة.. بل عدم وجود نقاش جدي في مسائل اساسية في دوائر الاجتماع المختلفة او حتى بين اطراف الكتلة الواحدة. وغالباً ما يتخذ بعض المسؤولين او بعض اللجان قراراتهم او يقترحون تعديلاتهم بناء على مشورة غير متعمقة او مستطلعة لمختلف الاراء ويعطلون بذلك سياسات بذل اخرون جهداً طيباً في اعدادها.. والامثلة على ذلك عديدة.. ناهيك عن التفسيرات المختلفة وروحية الظنية والشكوكية الموجودة حتى داخل الكتلة الواحدة بسبب الاوضاع السياسية التي تعطل بدورها الكثير من القرارات والاعمال.

٤- في المسؤولية والتوقيع:

أ- منح الصلاحيات الواضحة في التفاوض والتوقيع وتسهيل الاجراءات (ورقة خاصة مرفقة برقم ١). وايجاد ثبات في مستوى وكلاء الوزارة والمدراء العامين ليمثلوا هم العنصر الدائم والفني في عمل الوزارة وليكون الوزير هو الشخص السياسي والاداري الذي لا يؤثر تغيره على ثبات عمل الوزارة وانجازاتها.

ب- تسهيل اعمال الاحالة سواء بالتفاوض مع جهة مختارة او عن طريق المناقصات او غيرها من وسائل تضمن حقوق البلاد وسرعة الانجاز وجودته.

ج- تبسيط اجراءات فتح الاعتمادات

٥- انسيابية الدفع سواء للجهات المنفذة الداخلية او الخارجية، اذ غالباً ما تؤدي العراقيل الادارية والاجرائية الى تأخير الدفع مما يولد تلكؤاً شديداً في اندفاع هؤلاء للتعاقد مع الحكومة.

٦- اعتماد سياسة "احسن الموجود" Best available من المقاولين والشركات والعروض عند تنفيذ المشاريع، بدلاً من "التطابق الحرفي" Exact match، خصوصاً اذا كانت اضرار التأخير اكثر من اضرار السعر المرتفع او نقص بعض الشروط خصوصاً غير الاساسية.

ثانياً: في سياسات الانطلاق والاصلاح

تعريف الدوافع والحقوق:

لقد تراكمت المصادرات والقوانين والتعليمات واحتكار الدولة منذ نهاية الدولة العثمانية وتضاعفت الاجراءات والقرارات بشكل متسارع خصوصاً خلال العقود الاخيرة.. ووضعت الدولة بالتدريج يدها اما على عين الحق او على مقومات عمله... ففي مجال الارض الزراعية صار من الصعب تعريف الملكيات واشكال الاستثمار المختلفة مما شكل تراجعاً مستمراً لهذا القطاع الخطير.. اما في المجالات العقارية والتجارية والصناعية والخدماتية الاخرى فقد امتد احتكار الدولة لتصبح هي المالك الاكبر ولتطرد كل منافسيها ولتحول من بقي منهم الى مجرد وكلاء وحالات تابعة تدور في فلكها. كل ذلك دون الكلام عن الاستيلاء على القطاع الاستخراجي خصوصاً في مجالي النفط والغاز والتي حولتها من ملكية للشعب الى ملكية للدولة ثم للفرد ليستولي ليس على عين الحق فقط، بل على القسم الاعظم من مجالات عمل القطاع بكل مراحل صناعاته الصاعدة والهابطة.. وليسيطر بالتالي بالكامل على جميع موارد هذا القطاع الضخم.. وليحولها في النهاية من حق في الاعمار وحماية الاجيال القادمة وفرصة لاستخدام هذه الثروة في تطوير البلاد الى جيوش وحروب داخلية وخارجية لم تتوقف.. وفي احسن الاحوال الى صناعات هجينة وابهة فارغة وقصور فيها كل شيء الا السيادة ومصلحة الناس والمجتمع. فالامر خطير وخطير للغاية. فالاستبداد السياسي قد نما مع هذه التطورات. فعندما تهيمن الدولة على الملك والاجتماع فان الاستبداد الشمولي يصبح هو النتيجة الطبيعية الذي لا يبقى في حدود البنى الفوقية فقط، بل يستشري لينال كل مقومات الحياة والاجتماع والسياسة وهي الحالة التي يعيشها العراق اليوم. لكن غياب الدولة او اضعافها يعني الفوضى وان المعادلة الصحيحة التي يجب ان يعمل لها المخلصون هي دولة وحكومة قوية نتاج شعب ومجتمع قويين وليس العكس دولة تستقوي على الشعب والمجتمع وتلغي دورهما .. وحكومة مركزية قوية وفاعلة تتوزع الصلاحيات والمهام مع حكومات محلية فاعلة وقوية فلا تعطل او تلغي الاولى الثانية ولا الثانية الاولى.. من هنا فان السعي لاعادة المياه الى مجاريها الطبيعية بموضعة الدولة الحالية في مكانها الصحيح واستعادة المجتمع والشعب والحكومات المحلية كل لدوره، والذي تقوم عليه هذه الورقة يستهدف من جملة ما يستهدف اصلاح وضع الدولة وتخليصها من البيروقراطية وتحمل مسؤوليات تنآى تحت وطأتها اليوم.

واننا عندما نقول ان الامر خطير وخطير للغاية فاننا لا نقصد التخويف المجرد. فعندما تحصل مثل هذه الحالة فان ذلك سيعني -اول ما يعني- تعطيل نظام الدوافع والمصالح الذي يحرك الارادات الحرة للافراد والجماعات. ستتوقف كل الحوافز والمحركات الفطرية والغرائز الطبيعية التي تحرك النوازع والرغبات والمبادرات والدوافع والارادات والمطامح والاحلام، ولن يتبقى سوى نظام السخرة والعبودية والقسر والخوف. لذلك عندما انهار نظام القمع في العراق فقد انهار معه السوط الظاهر او الخفي الذي يحرك العمل ويبث فيه ولو ذلك القدر الضعيف من الحيوية والنشاط بالمعنى الاقتصادي وليس الانساني بالطبع.

هذا هو وضعنا اليوم فاما ان نعيد القمع والاستبداد لنحرك من جديد اداة الاستبداد والدولة الاحتكارية.. ليعود ويلعب دوره المريض في تحريك دولاب العمل والانتاج ولو بادنى مستوياته.. او ان يبدأ رجال الاصلاح الذين قاتلوا الظلم والاستبداد واسقطوا الطاغية وناضلوا من اجل الدستور والحياة الديمقراطية وسعوا لاعادة الحقوق الى الشعب والمجتمع، ان يسعوا جميعاً لاعادة نصاب الحقوق والدوافع الى مساراتها الطبيعية حيث تستطيع الارادات الحرة للافراد والجماعات والحكومات والادارات المحلية ان تعيد صناعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي مستقرة تقف على قاعدتها وليس قلقة مهزوزة تقف على قمتها. لذلك، عندما يقول البعض بان هذه البلاد لا تصلح للديمقراطية، او عندما يطالب بعض العراقيين والغربيين والامريكان والعرب باعادة هيمنة الدولة ولو على حساب الشعب، فان هذا يفسر بان ما يعني هذا البعض هو المصلحة الخاصة واساليب السيطرة على البلاد وليس مصالح الشعب واستعادة دوره في الحياة وتقويم الامور ووضعها في سياقاتها الصحيحة.

اذا لم يطمئن المستثمر ورجل الاعمال الى ربحه وضمان حقوقه ليس في يومه فقط بل في غده ومستقبله ايضاً.. واذا لم يطمئن العقاري او المزارع الى ريعه وملكه او ايجاره.. والموظف والعامل الى مردوداته واجره وحماياته عند عطله او شيخوخته.. والمضارب والصيرفي الى نفعه و فائدته.. والمريض وصاحب الزمانة والفقير والمسكين الى العناية والاخذ بيده لينتقل من العوز الى اليسر. اذا لم تشعر العائلة بالحماية والاطمئنان وتحاط الطفولة والشباب بالرعاية.. وبان هذه كلها هي ركائز اساسية للمجتمع ولمستقبله.. وبان حقها من الثروة العامة هي ليست منة تعطى لها، بل هي حصة من حق تساهم في صنعه، وان لم يظهر في الحسابات الاقتصادية واحصاءات الناتج الاجمالي.. اذا لم تعد الدولة للعب دورها الطبيعي كحام وضامن لتحقيق ذلك، ولاحتلال دورها الاقتصادي والاجتماعي كخادمة للشعب وليس كمالكة له، ليتطور مفهوم الخدمة العامة الى تربية وثقافة بحد ذاتها ترتبط بمفهوم المواطنة الحقة التي ترعرعت في كنف مجتمع متضامن رحيم يعرف واجباته وحقوقه. اذا لم يعد العراق لاحترام مواطنه كدليل على عزة واحترام نفسه واحترام غيره ووعوده وعهوده.. اذا لم نبدأ بالعمل لجعل هذه الامور وغيرها حقائق يومية فان علينا ان نراجع انفسنا. لان النظام القديم سينتصر علينا وسنجدد منطقه وافعاله بايدينا. وسيعود الاستبداد والقمع لا فرق بنفس الشخوص والرموز القديمة او برموز وشخصيات جديدة. عليه من واجبنا وواجب الحكومة والبرلمان وقوى الاجتماع ان تعمل بسرعة لسلسلة من الاعمال التاريخية التي من شأنها ان تنقذ العراق حقيقة واهمها -وليس كلها- ما يلي:

١- قانون الملكية: (ورقة خاصة) تشريع قانون للملكية يسعى اساساً لاعادة ملكية الدولة الواسعة والتي تشكل اليوم ما لا يقل عن ثلاثة ارباع الملكية العامة الى المواطنين والهيئات والجماعات والبلديات والمحافظات والحكومات المحلية،الخ.. ملكية الدولة الواسعة تاريخياً هي نتاج سياسات المصادرة او وضع اليد او الاستيلاء على ما لا مالك له.. انها في الاساس اما ملكيات عامة او خاصة او اوقاف عامة او خاصة او مشاعات او غيرها من اشكال: سيتمثل التعويض التاريخي بالقيام، كنهج عام وليس تخصيصاً وتحديداً، بما يلي:

- تصفية الاملاك والعقارات التي ورثتها الدولة من النظام الصدامي وازلامه عن طريق البيع للهيئات او للمواطنين او للمؤسسات، او تحويلها الى متاحف او مؤسسات جامعية او اجتماعية مختلفة، كل ذلك منعاً من العبث والاستغلال غير الامثل لها. وان اموالها يمكن ان تستخدم في:

أ؟- تعويض المتضررين نتيجة تصرفات النظام السابق وتعويضات نزاعات الملكية من اجل تخفيف العبء على الموازنة نتيجة لذلك.

ب؟- يمكن ان تكون الحصيلة نواة لصندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الخاص لتفعيله وبشروط ميسرة.

- اراض توزع مجانا او ما يقرب المجان الى الاهالي والسكان لبناء المساكن في مواقع مختارة خارج المدن المكتظة حالياً بعد توفير المستلزمات مع منح شروط تسليفية بسيطة. وتسلم ورقة الطابو او سند الملكية بعد البناء او انتهاء جزء رئيس منه.

- اراض توزع للاستغلال المباشر او للتملك الى اصحاب المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية داخل حدود البلديات او خارجها حسب شروط وضوابط محددة. وان تعرف انماط العقارات او الاراضي وشروطها ان كانت اراض سكنية او زراعية او صناعية او تاريخية او وقفية او حكومية او عامة او بلدية او غيرها من انواع.

- تمليك العرصات او المسطحات بشروط واسعار مدروسة، خصوصاً ان الايجارات المدفوعة في حالة بعض العرصات قد تجاوزت القيمة الحقيقية للعقار مما يسمح باعتبارها اقساط سداد.. وفي كل الاحوال تأخذ بالاعتبار ادخال محددات تشترط الاصلاح والتجديد في الملك، او الاثنين معاً وهو الاصح.

- تصفية مخلفات قوانين التسوية القديمة وقانون الاصلاح الزراعي وملحقاته بتمليك من لم يتملك من المستغلين والمستثمرين والمزارعين الاراضي التي وزعت عليهم او المتعاقدين عليها ويقومون فعلاً باستغلالها .. واعادة ما لم يوزع، او وزع ولم يستثمر او اجر ولم يستغل الى المالكين والمستثمرين الاصليين. او صيغ اخرى لم ترد لتحديد مفاهيم الملكية والاجارة والاستغلال بشكل واضح يزيل الغموض والتداخل عن الكثير من المسميات الحالية التي نمت بشكل مشوش يضيع الحقوق والمنافع والدوافع على حد سواء.

- الاسراع في حسم "منازعات الملكية" واعادة كل ما اغتصب الى اصحابه او تعويضهم بحقوق عينية تمثل نفس القيمة الحقيقية عند الاستيلاء.

- تشجيع عقود الاستثمار والاستغلال والتملك في الموات والبراري والبوادي والاراضي البور والمستنقعات والجبال والاهوار المنتشرة اليوم في طول البلاد وعرضها، ليس فقط لاغراض الاستثمار الزراعي، بل ايضاً لاعمال الاستخراج والخدمات والتربية والصيد والسياحة وشتى اشكال الاعمال.

ان ذلك لا يعني ان الدولة ستتوقف عن ممارسة النشاط الاقتصادي.. لكن ممارستها هذا الدور يجب ان يتم بمعايير السوق او بمعايير استراتيجية معرفة بشكل واضح وصحيح. ما يجب الوقوف بوجهه هو ان تتحول الوزارات من دور الرقيب والراعي والمرشد الى دور رجل الاعمال والتاجر والصناعي والطبيب والمعلم.. فان اقتضت الضرورة ان تقوم الدولة بدور رجل الاعمال او غيره فيجب ان تحترم شروط المنافسة وقوانين السوق، او ان تتدخل في المساحات الفارغة والقضايا الاستراتيجية والتي هي ضرورة ان لم تقم هي بها فان نقصاً او ثغرة ستحصل سواء في حاضر البلاد او مستقبلها.

٢- نظام الارث: (ورقة خاصة) ان العدالة التي يتوسمها نظام الارث القائم على الشرع الاسلامي يشيع كما يطبق حالياً في حالات عديدة جموداً وقتلاً للملكية التي كانت في يوم من الايام مزدهرة وناشطة.. فمتطلبات "القسام الشرعي" وتوزعه العظيم في ظروفنا المعاصرة غالباً ما يقود الى التعطيل والجمود خصوصاً في الملك الاستثماري، ناهيك عن التنازع والتخاصم بين افراد الاسرة الواحدة، وهي حالة تعاني منها العديد من الملكيات التي اصبحت بحكم "الغائب او المعطل مالكيته". والكثير من هذه الملكيات ان كانت في المجال الصناعي او العقاري او الزراعي تعاني اليوم من تفكك وجمود وتعطل منع ويمنع من تراكم الثروات والقدرات. نعتقد ان على رجال الفقه والقانون ان يتقدموا بحلولهم لادخال تكييف قانوني يمنع من قيام فراغ في الادارة الناجحة بما يحقق مصلحة المشروع والمالكين من الورثة الجدد.. وان احالة مثل هذه الملكيات الى مديرية ترعاها لحين اتفاق المالكين من الورثة الجدد -وهو ما يقترح عادة- هو من اسوء الحلول.. انه احلال البيروقراطية محل الفراغ والجمود في حين ان المطلوب هو ابقاء الفاعلية وتشخيص المالكية وحصول اصحاب الحقوق على حقوقهم.. اننا بحاجة الى حلول قد يجد الخبراء لها مخرجاً تفي عملياً -وليس نظرياً- بالغرض. وهو الحفاظ على حقوق الورثة الشرعية من جهة دون تعطيل فاعلية الملك من جهة اخرى. حلول تبدأ بالتشجيع والتربية على كتابة الوصية ليتضح مآل قسم من الملك. او حلول قد تبدأ بتقويم القيمة السوقية للملك من قبل خبراء تقدير مختصين بهذه الشؤون.. و تحويل الورثة الذين يسميهم "القسام الشرعي" ، الى نوع من الشركة الخاصة او الشركة المساهمة (حسب نوع الملك ان كان عقاراً او ارضاً او شركة او مصنعاً، الخ) وتسجل بهذا العنوان او ما يشبهه، ويصبح كل وريث حامل لسهم له قيمة سوقية معروفة يستطيع بيعها او الاحتفاظ بها وفق اجراءات محددة كاولوية اطراف اخرى في القسام الشرعي في عملية الشراء منعاً من خروج الملك الى الغير. ادارة او شركة تختار وصيها او مدير اعمالها اما اكبر الاولاد سناً او من كان يستثمر فعلاً او المقيم فعلاً او من تنص عليه الوصية او من تتفق عليه اغلبية الاسهم، او اية الية "لازالة الشيوع" في حالة الخلاف بشكل يلي الوفاة بمدة محددة لتركيب الملكية من جديد بشكل فاعل وصحيح. او غير ذلك من حلول يمكن ان يتقدم بها العلماء والخبراء... . نظام يضمن استمرار عدالة التوزيع الذي اراده الشرع، و يضمن -في الوقت ذاته- استمرارية الملك وعدم تآكله وضياعه وغياب الفاعلية وحقوق التصرف الراشد فيه.

٣- قانون الاستثمار: (ورقة في البرلمان معروضة للنقاش والتصويت) ان يتضمن القانون ما يضمن اطلاق الحركة الاقتصادية وسهولة الاجازة واحترام المالكية ومنع الانقضاض عليها واعادة الحيوية لعمل المؤسسات والهيئات الخاصة الوطنية والاجنبية لتتبادل هي والدولة اعمال الرقابة والمساءلة بشكل متقابل ومتوازن. وان يعطي القانون للادرات والحكومات المحلية المساحة الصحيحة لتقوم بمبادراتها وتحمل مسؤولياتها لاستجذاب الاستثمارات وتفعيل النشاطات بطريقة تقود الى فائدة البلاد باعتبار ان فائدة الجزء هي فائدة للكل، والى تعاون المسؤولين والسكان المحليين مع المبادرات والمشاريع العامة وتسهيل القيام بها باعتبار ان ما يفيد الكل سيفيد الجزء ايضاً.

٤- الطاقة: باتت الطاقة عنصراً رئيسياً لنهضة الامم. ولعل اخطر ما نعاني منه في ظرفنا الراهن هو بالضبط نقص الكهرباء وعدم توفر المشتقات النفطية بشكل كاف. اعتقادنا الجازم بانه لو وفر هذان العنصران لاختلف الوضع الاقتصادي والخدماتي بل وحتى الامني عما هو عليه حالياً. ولعل اهم ما سيواجه وزارتي النفط والكهرباء واللجنة الاقتصادية الاستراتيجية (ورقة خاصة ملحقة رقم ١) هو ضرورة الاسراع في البدء بمشاريع جادة وبالطاقات المطلوبة لتقديم حل جذري ونهائي لهاتين المسألتين. وان استهداف الارهاب لهذه المؤسسات يشير بوضوح الى دورهما الخطير حيث يسعى التخريبيون والارهابيون الى تعطيل آلة عمل البلاد بتعطيل عمل هاتين المؤسستين. وعليه يجب ان ترصد الاموال الكافية وتوفر البيئة الامنية المناسبة للبدء فوراً بانجاز مشاريع استراتيجية في هذين القطاعين الرئيسيين واستمرار وزارتي النفط والكهرباء في ادامة وتطوير المشاريع القائمة وتوفير سبل تشغيلها، ووضع استراتيجيات تجمع بين الحلول الوطنية الكلية للاستفادة من مشاريع الاحجام والطاقات الكبرى، والحلول المناطقية للتقليل قدر الامكان من عمليات النقل. ان اي تأخير ولاي سبب او حجة لم يعد مقبولاً. فاذا كانت القوانين والاجراءات لا تسمح في سرعة الانجاز فانه يجب ايجاد الحلول السريعة لتجاوز هذه المعضلة.. فارواح الناس وحقوقهم النهائية اهم بكثير من كل المخاوف والعراقيل التي يتم التشبث بها.

يتبع غداً.....